

CD/PV.1017
17 May 2006

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة عشرة بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الأربعاء، ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد دورو رومولوس كوستيا (رومانيا)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة السابعة عشرة بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح.

نحن في جلسة عامة رسمية، أرجو أن تسمحوا لي بإعلان. فبعد مشاورات المجموعات الإقليمية بشأن مسألة دعوة ممثل للوكالة الدولية للطاقة الذرية لمخاطبة المؤتمر فيما يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، تلقيت معلومات شجعتني على الاعتقاد بأنه يبدو أن ثمة توافق آراء بشأن هذه الدعوة. لذا فإني أسأل الحضور في هذه الجلسة إن كان هناك أي رأي آخر. وإذا لم يكن هناك اعتراض على المعلومات التي تلقيتها، فإننا سنتصرف وفقاً لها، مع الإشارة إلى أنه، نظراً لضيق الوقت، فقد تُلبّي الدعوة للحضور يوم الاثنين ما دمنا لا نزال نتحدث في هذه القضية. هل لي أن أفهم من ذلك أنه بمقدورنا توجيه دعوة إلى ممثل للوكالة الدولية للطاقة الذرية للحضور ومخاطبة المؤتمر بشأن المسائل المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أودّ بشكل خاص أن أشكر المجموعات ومنسقيها على الجهود التي بذلوها في عقد اجتماعاتها وجمع المعلومات والآراء من الدول الأعضاء فيها. وسنحيطكم علماً بالخطوات التي نتخذها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية خطوة خطوة.

وكما أعلننا يوم أمس، فسوف نبدأ هذه الجلسة العامة بمواصلة النقاش حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، الذي لم تتمكن من إنهائه يوم أمس بسبب كثرة عدد المتكلمين. وسوف نتقل لاحقاً إلى نقاش مركز بشأن التعريف.

وكما تذكرون، كان من جملة ما استمعنا إليه في الجلسة العامة يوم أمس، مقدمات موجزة لورقات عمل تتعلق بشتي جوانب معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. لذا، فإني أشجع الوفود الأخرى كذلك على الاستفادة من هذا الجزء من الجلسة لعرض ورقات عملها أيضاً، إن رغبت في ذلك بالطبع.

وعندما استنفد قائمة المتكلمين لهذه الجلسة العامة، سأرفع الجلسة وأعقد بعدها مباشرة جلسة عامة غير رسمية لمواصلة نقاشاتنا في مناخ يتيح للوفود طرح الأسئلة والإدلاء بتعليقات، ما سيجعل مداولاتنا أكثر تفاعلاً.

لدي على قائمة المتكلمين لهذه الجلسة العامة ممثلو البلدان التالية: الهند، والجزائر، وبلجيكا، وأستراليا، ونيوزيلندا، وجنوب أفريقيا، والصين، وسوريا، والمملكة المتحدة.

أعطي الكلمة الآن لممثل الهند، السفير جاينانت براساد.

السيد براساد (الهند) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يودّ وفدي تهنئتكم بحرارة على تولي رئاسة المؤتمر والإشادة بجهودكم لتنظيم مداولات منظمة وتفاعلية بشأن قضية حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونؤكّد لكم تعاوننا الكامل في هذه الجهود. ونرحب بالسفير تيم كوغلي في منصبه الجديد كنائب لأمين عام المؤتمر.

كما نودّ اغتنام هذه الفرصة لتهنئة سلفكم، السفير بارك إن - كوك، الذي يشغل الآن منصب نائب وزير تخطيط السياسات والمنظمات الدولية في جمهورية كوريا، على قيادته في تنظيم مناقشات مفيدة ومثمرة حول مسألة نزع السلاح النووي، والتي قدّم بشأنها تجميعاً مفيداً للآراء. وسيتيح ذلك، بالإضافة إلى المحاضر الحرفية لجلساتنا، مصدراً مرجعياً جيداً. وقد أجرينا مداورات مفيدة لتحديد عدد من القضايا المتصلة بهدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وتعتقد عدة وفود، من بينها وفدنا، أن ثمة حاجة لإنشاء لجنة مخصصة للمؤتمر تُعنى بتزع السلاح النووي.

ونحن نرحب بالنقاش الجاري بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية. فهذا يشكل جزءاً من جهدنا الأوسع لاستكشاف وتوسيع الأرضية المشتركة بيننا من أجل بلوغ توافق في الآراء بشأن برنامج عمل المؤتمر.

لقد كانت الهند من أوائل الداعين إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد أعربت الجمعية العامة بالإجماع، في قرارها ٧٥/٤٨ لام الذي شاركت الهند في رعايته، عن اقتناعها بأن وضع معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً وفعالياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى سيسهم إسهاماً كبيراً في شتى جوانب عدم الانتشار النووي، وأوصت بالتفاوض بشأن هذه المعاهدة في المحفل الدولي الأنسب لهذا الغرض.

وقد كلف المؤتمر السفير جيرالد إ. شانون، من كندا، في مستهل دورته لعام ١٩٩٤، بالتماس آراء الأعضاء حول الترتيب الأنسب للتفاوض بشأن هذه المعاهدة. وأحرز المزيد من التقدم عندما اعتمد المؤتمر، بتوافق الآراء مرة أخرى، التقرير الذي قدّمه السفير في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥. وقد ذكر فيه إن الوفود اتفقت على أن ولاية اللجنة المخصصة للتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن تستند إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٥/٤٨ لام. وقد دعت الولاية، الواردة في تقرير شانون، المؤتمر إلى إنشاء لجنة مخصصة معنية بـ "حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى" وتوجيه اللجنة المخصصة للتفاوض، لهذا الغرض، بشأن عقد معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً وفعالياً.

وحددت ولاية شانون بوضوح معايير التفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. كما عكست توافق آراء المجتمع الدولي حول الهدف الأساسي للمعاهدة، على النحو المتجلي في قرار الجمعية العامة لعام ١٩٩٣، وحددت طابع المعاهدة الذي ينبغي أن تفضي إليها المفاوضات: فهي يجب أن تكون غير تمييزية، ومتعددة الأطراف، ويمكن التحقق منها دولياً وفعالياً. ويمكن طرح قضية قابلية التحقق من المعاهدة، شأنها شأن أي قضايا أخرى، أثناء المفاوضات. وبما أن مبدأ توافق الآراء سيحدد أي نتائج قد تتمخض عنها هذه المفاوضات، فإن الوفود التي تتباين آراؤها بشأن مختلف القضايا ينبغي أن تشارك في المفاوضات استناداً إلى الولاية القائمة، على النحو المتفق عليه في عام ١٩٩٥، ثم مرة أخرى في عام ١٩٩٨.

ولا تزال الهند تعتقد أن أي معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية يجب أن تكون غير تمييزية، بحيث تنصّ على نفس الالتزامات والمسؤوليات بالنسبة لجميع الدول. ولئن كان تحديد طابع التحقق ونطاقه وآلياته سيخضع للتفاوض دون شك، فإننا نعتقد أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن تتضمن آلية تحقق لضمان امتثال جميع الدول الأطراف لالتزاماتها بموجب المعاهدة. فالامتثال التام من جانب جميع الدول لالتزاماتها بموجب

الصكوك الدولية التي هي طرف فيها هو شرط حاسم لإنجاز الأهداف التي تنصّ عليها تلك الصكوك. وعندما تقبل إحدى الدول الانضمام إلى صكّ ما، فإنها تريد أن تضمن أن الدول الأطراف الأخرى في هذا الصكّ تمثل لالتزاماتها بدورها. والتحقق، الذي يخدم غرضاً مزدوجاً يتمثل في الكشف والردع، هو الذي يتيح هذا الضمان. فغياب آلية للتحقق قد يوحد انعدام الثقة في الامتثال للمعاهدة، ويشجع عدم الامتثال المتعمد، ويتمخض عن ادعاءات وادعاءات مضادة بعدم الامتثال.

أما بالنسبة لنطاق المعاهدة، فعلياً أن نسترشد بقرار الجمعية العامة لعام ١٩٩٣، الذي أعربت فيه عن اقتناعها بأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيشكل مساهمة هامة في شتى جوانب عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب أن تهدف هذه المعاهدة إلى حظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى في المستقبل.

ونأمل بشدة أن تساهم مداولاتنا حول الموضوع خلال هذا الأسبوع، وبعد ذلك حول القضايا الأخرى المدرجة على جدول الأعمال، في التوصل إلى تفاهم بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد براساد سفير الهند على كلماته الرقيقة وعلى بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر، السيد حمزة خليف.

السيد خليف (الجزائر): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن ألقى هذه الكلمة باسم سعادة سفير الجزائر السيد إدريس الجزائري الذي تعذر عليه اليوم الحضور لأسباب قاهرة. وبودي أن أعرب لكم عن تهانينا الحارة لتوليكم رئاسة أشغالنا ونشكركم على الجهود التي بذلتموها لتنظيم نقاشات منهجية حول الموضوع المدرج أمامنا اليوم. وأود أن أهنئ أيضاً سلفكم سعادة سفير جمهورية كوريا على ما حققه من إنجازات أثناء توليه منصبه. كما نرحب بالسيد تيم كوغلي لتوليته مهامه الجديدة مديراً لفرع جنيف لإدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

إن مؤتمر نزع السلاح لا يعمل في فراغ، والجو السياسي والأمن الدولي الحالي والإشارات الواردة من هنا أو هناك تعمق من قلقنا من مخاطر انزلاقات جديدة في مجال سباق التسلح، ولكن ومثلما عبر البارحة سعادة سفير المملكة المتحدة، ينبغي ألا يثني ذلك عزمنا على بذل المزيد من الجهود من أجل تمكين مؤتمر نزع السلاح، باعتباره المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح، من تقديم إجابات كافية على شواغل المجموعة الدولية وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

ويشكل موضوع منع إنتاج الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى أحد هذه الشواغل البالغة الأهمية. ويكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة لما لهذا الصك من دور أساسي في الحد من الانتشار الأفقي للأسلحة النووية من جهة، وأيضاً للحد من الانتشار العمودي لوقف زيادة الإنتاج الكمي والتحسين النوعي للأسلحة النووية كمرحلة في اتجاه الإلغاء النهائي لهذه الأسلحة الفتاكة من جهة أخرى.

كما أن الإشكال المتفاهم لإمكانية حيازة الجماعات الإرهابية مثل هذه المواد واستعمالها بات يورق المجموعة الدولية. ونحن نشاطر تماماً مثل هذا الانشغال، ولكن ينبغي ألا يحول ذلك دون أن ننظر إلى قضية إنتاج

المواد الانشطارية نظرة شاملة وموضوعية ومتوازنة. وهذه المواد ما كانت لتثير خطر وصولها إلى أيدي هذه المجموعات لو لم تكن موجودة.

إن حساسية وخطورة المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية قد استحوذت دوماً على اهتمام المجتمع الدولي، فهذه المسألة كانت دوماً ومنذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة على جدول أعمال المجموعة الدولية. ونذكر هنا فقط بتقرير لجنة الطاقة الذرية لسنة ١٩٤٦، ثم الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح لسنة ١٩٧٨، وكذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة ١٩٩٣ والقرارات اللاحقة، ثم تقرير المقرر الخاص والولاية التي تتضمنها الوثيقة CD/1299 المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥. فهذه النصوص كلها تبين بوضوح أهمية هذه المسألة وضرورة معالجتها.

وما يزيد هذه المسألة إلحاحاً اليوم هو المخزون الضخم من هذه المواد الانشطارية الموجهة لصنع الأسلحة النووية والترسانات النووية الهائلة التي تحوزها الدول النووية. هذا ناهيك عن التراجع البائن في مجال نزع السلاح النووي، لا سيما في ظل عدم دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ حتى اليوم. كما أن الإشكالية التي بات يطرحها تخصيص اليورانيوم للأغراض السلمية في إطار معاهدة عدم الانتشار النووي ومخاطر الانتشار النووي تعزز قناعتنا بفائدة هذا الصك في إيجاد آليات متعددة الأطراف كفيلة بضمان حق الدول في الاستعمال السلمي للذرة من جهة وتبديد مخاوف تحويل الاستعمالات السلمية للأغراض المحظورة من جهة أخرى.

ونحن في مسعانا هذا لا ننطلق من العدم، فقد بادر العديد من الدول بخطوات وأفكار تعبر عن ضرورة اتخاذ خطوات للحد من إنتاج مثل هذه المواد. فهناك المبادرة الثلاثية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك إعلان بعض الدول عن وقف إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية. وهذه الخطوات، وإن كنا نراها غير كافية لا من حيث نطاقها ولا من حيث قوتها القانونية، تشكل لبنات يمكن الاسترشاد بها.

سيدي الرئيس، اسمحوا لي الآن بعرض بعض الأفكار حول المعاهدة المنشودة، وهي تتعلق بمجال تطبيقها والجوانب الخاصة بالرقابة المتعلقة بها. إن موقفنا حول هذا الصك يستند إلى مطالبنا من المجتمع الدولي بشأن الإصلاحات الجارية، لتكريس أسبقية القانون الدولي على القانون الداخلي. فهذا المفهوم ينبغي أن يُطبق على كل الدول دون انتقائية أو تمييز.

وفيما يتعلق بمجال التطبيق، فإن هدف الصك المرجو هو حظر إنتاج المواد الانشطارية المخصصة لصنع الأسلحة النووية، وكذلك كل المواد الانشطارية الأخرى التي يمكن استعمالها في صنع هذه الأسلحة. والمقصود من ذلك هو التأسيس لقواعد والتزامات قانونية غير تمييزية تحظر على كل مجموعات الدول بمختلف أشكالها إنتاج هذه المواد ووضع حد للتمييز بين دول نووية وأخرى غير نووية في مجال إنتاج هذه المواد، وهو التمييز المكرس الآن في معاهدة حظر الانتشار النووي، وتحقيق التوازن اللازم بين هذه الدول. وحسب وجهة نظرنا، فإن هذه القواعد والتزامات يجب أن ترمي إلى تعميم التزامات الدول غير النووية طبقاً لمعاهدة عدم الانتشار بعدم تحويل المواد النووية الخام والمواد الانشطارية الخاصة لغرض صنع الأسلحة النووية أو متفجرات نووية أخرى، بحيث تنطبق على جميع الدول بما فيها تلك الحائزة للسلاح النووي.

ومن جهة أخرى، فإن مدى تطبيق هذه المعاهدة يجب ألا يتوقف على حظر الإنتاج المستقبلي بل يشمل أيضاً مخزونات المواد الانشطارية المعنية لدى الدول النووية، وفقاً لما جاء في تقرير المقرر الخاص شانون. فهذه المخزونات ينبغي أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية نزع السلاح النووي وأداة لمنع الانتشار كما جاء في برنامج العمل المعتمد خلال دورة الأمم المتحدة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح لسنة ١٩٧٨. فالفقرة ٥٠ من هذه الوثيقة تنصّ على وقف التسليح النوعي بالأسلحة النووية ووقف إنتاجها، بما في ذلك المواد الانشطارية المخصصة لهذا الغرض، ثم وضع برنامج زمني لتخفيض الترسنات النووية في اتجاه إزالتها الشاملة. إن هذا الصك ينبغي أن يشكل لبنة لتصفية المخزونات الموجودة والتأسيس للتوازن المطلوب حتى لا نتعرض إلى الانفلات في إنتاج واستعمال هذه المواد.

وقد انعكس موقف بلادي بهذا الصدد في إطار موقف مجموعة الـ ٢١ المعبر عنه في الوثيقة رقم CD/1549 المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٨، الذي يعتقد بضرورة إدماج هذه المعاهدة في عملية الترع الشامل للترسّنات النووية. وهكذا، ستكون إحدى وظائف هذا الصك هي تجسيد مبدأ اللارجعة في نزع السلاح النووي، وهذا بضمان تحويل المواد الانشطارية المستخلصة من الأسلحة النووية إلى أغراض سلمية. هذا من شأنه، حسب رأينا، معالجة إحدى نقائص معاهدة موسكو لسنة ٢٠٠٢ الخاصة بالحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية.

وفيما يتعلق بالرقابة في إطار المعاهدة، فإن هذه المسألة تثير إشكالاً حساساً لا سيما بالنسبة للدول غير الحائزة لمثل هذه المواد وللأسلحة النووية. ونظراً لحساسية المواد الانشطارية وخصوصيتها، فلا بد على الأقل من إيجاد الثقة والاتفاق على مضمون الرقابة ووسائلها كمرحلة أولى. ونحن لا نأتي بمجديد إذ نؤكد على أن الرقابة تشكل عنصراً ضرورياً للتحقق من التزام الدول بتعهداتها، وضمان عدم إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو تحويل تلك المواد لنفس الغرض. فآليات الرقابة هذه من شأنها إضفاء الشفافية والثقة بين الدول الأطراف. كما أن مصداقية هذه المعاهدة وقواعد الحظر الفعلي تتوقف على هذه الرقابة. إن ترتيبات الرقابة المنشودة ترمي إلى إيجاد نظام ضمانات يشمل المنشآت النووية الخاصة بتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته لصنع الأسلحة النووية. وهدف هذه الضمانات هو التأكد من عدم إنتاج هذه المواد ورصد استعمالها ومراقبته والكشف عن أي إنتاج لها في الوقت المناسب.

لكن هل من شأن نظام ضمانات ينحصر في مراقبة هذه المنشآت ضمان عدم تخصيب اليورانيوم أو فصل البلوتونيوم من الوقود النووي المستعمل بغرض استعماله لصنع الأسلحة النووية؟ من وجهة نظرنا إن نظام ضمانات كهذا غير كاف. إن نظام رقابة قوي للكشف عن أي إنتاج جديد لهذه المواد أو تحويلها من الاستعمالات السلمية إلى الأغراض العسكرية يتطلب نظام ضمانات أشمل وأوسع؛ نظام يُطبق على كل المنشآت والمواد النووية، عسكرية كانت أم مدنية، بما فيها المنشآت المتوقفة عن النشاط. فإذا كان هدف معاهدة منع الانتشار النووي واتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهة، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية من جهة أخرى هدفاً واحداً، فنحن لا نرى كيف يمكن أن تكون وسائل التحقق الخاصة بما مختلفه جداً. من وجهة نظرنا، فإن نظام ضمانات لمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية يجب أن يُستمد ويُستلهم من بنود اتفاق الضمانات المعتمدة في إطار معاهدة حظر الانتشار وكذلك من تعريف المواد النووية الوارد في المادة ٢٠ من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن نظام الضمانات وترتيبات الرقابة المنشودة في معاهدة حظر

إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن يرمي إلى وضع حد للتمييز الموجود بين الدول النووية والدول غير النووية فيما يتعلق بإنتاج هذه المواد. وهذا يتأتى بوضع كل المواد النووية العسكرية والمدنية والمنشآت الخاصة بهما الموجودة خارج نظام الضمانات وتلك الموجودة ضمن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحت سقف ضمانات عامة شاملة واحدة. هذا على أن تؤخذ في الاعتبار خصوصية المواد الانشطارية الموجودة في الرؤوس النووية المشمولة بمعاهدات الحد من التسلح النووي بين الدول النووية، أو في إطار الخطوات الأحادية الرامية إلى الحد من هذه الأسلحة.

سيدي الرئيس، إن نظام الضمانات وفعالية الحظر يقتضيان الحصول على المعلومات الكافية عن المنشآت الخاصة بإنتاج كل المواد الانشطارية وحجم مخزونات هذه المواد ونوعيتها. وينبغي أن تتضمن هذه الأخيرة جرداً مفصلاً عن المواد الانشطارية المدنية والعسكرية المحظورة وغير المحظورة، بما فيها تلك التي حصل عليها من تفكيك الرؤوس النووية في إطار نزع السلاح النووي ضمن المعاهدة الثنائية أو الخطوات الأحادية. إن مسألة الجهاز الذي سيتولى مسألة الرقابة مصدر الكثير من اختلاف وجهات النظر. لكن ينبغي في هذا الصدد فحص مدى ملاءمة كل المقاربات الموجودة من حيث فعاليتها وتكلفتها. وفي كل الأحوال، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما لديها من خبرة وتجربة وكفاءة في مجال عدم الانتشار، مؤهلة للاضطلاع بدور مهم في هذا المجال.

إن العديد من الدول تثير مسألة قابلية هذا الصك للرقابة والتكلفة العالية لنظام ضمانات عام وشامل. ونحن لا نفهم كيف يمكن فرض الرقابة على عدم إنتاج المواد النووية لصنع الأسلحة النووية بالنسبة لغالبية الدول في حين يصعب ذلك على الدول النووية. كما أن تجربة أفريقيا الجنوبية القيّمة وقرارها الشجاع بالتخلص من هذه المواد وهذه الأسلحة يوفران لنا بالتأكيد الدروس التقنية والعملية كي تحذو الدول النووية حذوها.

أما فيما يخص تكلفة الضمانات الشاملة، فإن هذه الضمانات مهما تكن مكلفة فإنها أرخص بكثير من صنع هذه المواد. كما أن سلامة ومستقبل الجنس البشري والاستقرار والسلم الدوليين أعلى بكثير من أي اعتبارات مادية أخرى. ونحن نأسف لأنه، رغم الإجماع على أهمية هذه المسألة ورغم الطلبات التي قدمتها الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لسنتي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، فإن المفاوضات بهذا الشأن لم ترح مكامها. كما أن الاتفاق المسد في تقرير شانون بقي حبراً على ورق. ويعود هذا إلى التضارب والاختلاف بشأن الأولويات الواجب معالجتها في برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح.

وأعيد التأكيد بالمناسبة على موقف الجزائر الذي يرى ضرورة مباشرة مفاوضات ضمن برنامج عمل شامل ومتوازن في إطار مؤتمر نزع السلاح باعتباره المؤتمر الأمثل لذلك، حول معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً وبصفة فعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى. ويتفق ذلك مع ما جاء في تقرير المقرر الخاص والولاية الواردة فيه وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، والتي كان آخرها القرار ٧٠/٦٠ المعتمد خلال الدورة الستين. إن المفاوضات بشأن هذه المسألة لا يمكن أن تتم مع إغفال أولويات مجموعة الدول الأخرى. ومن هنا فإن الجزائر ترى ضرورة العمل من أجل إيجاد برنامج عمل شامل ومتوازن يضمن البدء في الأشغال حول المسائل الأربع الرئيسية المطروحة أمامنا، وهي نزع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية ومعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية والحد من التسلح في الفضاء الخارجي.

والجزائر لا زالت تعتقد بقوة أن مقترح السفراء الخمسة يشكل المخرج الوحيد الأقرب إلى الإجماع المتوفر لدينا، والذي من شأنه السماح لنا بالتوصل إلى برنامج عمل يرضي الجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد خليف من الجزائر على كلماته الرقيقة وعلى بيانه. وأعطى الكلمة الآن لممثل بلجيكا الموقر، السفير فرانسوا رو.

السيد رو (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، بما أنني أتناول الكلمة للمرة الأولى خلال فترة رئاستكم، فاسمحوا لي أولاً بتهنئتكم على تعيينكم وتأكيد تعاون وفدي الكامل والمفعم بالحماس.

يبدو أن الجميع في هذا المؤتمر يمكن أن يتفق على ضرورة بدء المفاوضات التي ينبغي أن تقودنا إلى إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. فلست أرى أي بيانات معارضة لهذا الرأي، في هذه المرحلة على الأقل. بيد أنه لا تزال هناك اختلافات هامة في الآراء، كما نعلم، فيما يتعلق بتفاصيل هذه المفاوضات، وتستند هذه الاختلافات في أكثر الأحيان إلى مفاهيم الأمن القومي المشروعة التي نحترمها.

وإن وفد مملكة بلجيكا مقتنع تماماً بأن الأمن الدولي يتطلب منا تعزيز جهودنا المشتركة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح، وأن المفاوضات بشأن "وقف الإنتاج"، كما تم التأكيد مراراً، هي الخطوة التالية المنطقية في هذا الاتجاه، وكثيرون منا يرون أن الأوان قد حان للتفاوض بشأن هذا الموضوع. لذا فإن على مؤتمر نزع السلاح أن يعتتم هذه الفرصة للمساهمة مرة أخرى في التعددية التي تستجيب بصورة فعالة للتحديات التي يجب أن نواجهها معاً، والتي ليس أقلها منع خطر استخدام المواد الانشطارية على أيدي الجماعات الإرهابية. وفي هذا السياق، فإن النهج الذي يتبناه بلدي، بلجيكا، هو النهج الاستباقي. فنحن نريد أن تبدأ المفاوضات بشأن معاهدة "وقف إنتاج" غير تمييزية وقابلة للتطبيق عالمياً في أسرع وقت ممكن. تلك أولوية بالنسبة إلينا، ورغم مخافة التكرار أقول إنها من أولى أولوياتنا.

وكما تعلمون سيادة الرئيس، فإن بلجيكا تتخذ نهجاً استباقياً، ولكنها معروفة أيضاً بنهجها العملي. وكما أثبتنا في هذا المحفل وسواه، إننا لن ندخر أي جهد في سبيل المساهمة في تحقيق توافق آراء يتسم بالحيادة، بصورة عملية وبهدف تحقيق نتائج ملموسة. ونعتقد أن بوسعنا تحقيق ذلك بالتدرج، وبروح الشفافية والاحترام المتبادل للاعتبارات الأمنية لكل طرف.

إن بلجيكا ستشارك في هذه المفاوضات بدون شروط مسبقة. وبعبارة أخرى، فإننا سنتجنب الإفراط في الإملاءات، وأعتقد أن من الضروري تجنب ذلك، ويجب أن نتأكد في الوقت ذاته من عدم إقصاء أي أمر من أعمالنا مبدئياً. وتمشياً مع نهجنا، فإن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية ترتبط بترع السلاح قدر ما ترتبط بعدم الانتشار، سواء كان الأخير أفقياً أم عمودياً. ومن الممكن، حسب رأينا، تناول قضية المخزونات القائمة من المواد الانشطارية برمتها، بدءاً بالمخزونات التي أُعلن عن كونها زائدة عن الحاجة، بصورة شفافة تماماً إذا كنا نرغب في التوصل إلى صك متوازن وفعال. ونعتقد أيضاً أن من المستحسن إجراء المفاوضات

على قاعدة متينة من الأهداف المشتركة والتعاريف الواضحة والمتفق عليها. وينبغي للدول المعنية أن تُظهر إرادة سياسية لتحقيق هذه الغاية.

كما نعتقد بوجود ضمان التحقق المناسب، الذي يبدو تطبيقه بالنسبة إلينا ممكناً تقنياً ومرغوباً فيه سياسياً، في المحصلة النهائية. ونحن نشاطر تماماً الآراء التي أعرب عنها سفير الهند الموقر حول الموضوع هذا الصباح. وقد أحطنا جيداً ببيانه حول هذه النقطة المحددة. ومن هذا المنطلق، نرى أننا سنحتاج أخيراً إلى تحديد كيف يمكن الاستفادة من إمكانات التحقق لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وخلال الأيام القادمة، ستتاح لنا دون شك فرصة التعمق في هذه المسألة وفي غيرها من المفاهيم الجوهرية لمعاهدتنا المقبلة، وإني أرحب بالقرار الذي اتخذناه في بداية جلستنا بدعوة ممثل من الوكالة للمشاركة في جلسة قادمة. إن النقاش المنهجي الذي بدأناه هذا الأسبوع يشكل بلا ريب خطوة جديدة في الاتجاه الصحيح، ونحن نقدّر الفرصة التي يتيحها لنا مؤتمر نزع السلاح لإجراء تبادل جوهري للآراء بشأن العناصر الأساسية لمعاهدة مقبلة بشأن المواد الانشطارية الموجهة لصنع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى.

إنها فرصة لنا لإحراز التقدم في مسألة توليها بلجيكا أولوية خاصة، شأنها شأن شركائها في الاتحاد الأوروبي. وسوف نشارك في تبادل الآراء هذا بروح منفتحة وبناءة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير رو من بلجيكا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة وعلى بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا الموقرة، السفيرة كارولين ميلار.

السيدة ميلار (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أنها المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في مؤتمر نزع السلاح، فإني أودّ أن أشكركم على كلمات الترحيب التي وجهتموها يوم أمس. وإني أتطلع للعمل معكم ومع جميع الزملاء في هذا المحفل في سعينا لدفع أعمالنا الهامة قدماً. وأودّ أن أعرب لكم عن تقدير الوفد الأسترالي لجهودكم في تيسير النقاش هذا الأسبوع بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ويأسف وفدي كثيراً إذ ما زلنا، بعد عشر سنوات تقريباً، نسعى لبدء التفاوض بشأن هذه المعاهدة الحيوية - لا سيما أن التهديد الناجم عن انتشار الأسلحة النووية والإرهاب تفاقم كثيراً خلال هذه الفترة.

إن أستراليا ترحب بالوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية الذي أعلنت عنه بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية. بيد أن هذه المبادرات لا يمكن أن تعوض عن معاهدة ملزمة. فوضع معاهدة تتضمن التزاماً بوقف إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية من شأنه تعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشار هذا السلاح. ومن الصعب تصور نزع دائم للسلاح النووي بدون التوصل إلى ضمان بأن الدول لن تعود إلى إنتاج المواد الانشطارية. ولذلك ينبغي أن تكون معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هدفاً أساسياً لجميع الدول الملتزمة بهدف نزع السلاح النووي.

ونظراً لهذه الفوائد الجلية، يجب علينا أن نبدأ التفاوض بشأن هذه المعاهدة دون إبطاء. ولا داعي لأن تكون معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بالغة التعقيد. كما أنها لن تشكل عبئاً على الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي التزمت بعدم إنتاج أسلحة نووية.

وبالنسبة لهذه الدول بالتحديد، فإن الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية سيتحقق من خلال الالتزام بتعهداتها في إطار معاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، شريطة أن تتضمن هذه التعهدات اتفاق ضمانات شامل وبرتوكول إضافي. وسيقع عبء معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على عاتق الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية والدول الثلاث القادرة على حيازتها، وبشكل أكبر على الدول التي لم تتعهد بوقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية.

وينبغي أن تتضمن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أحكاماً أساسية تشمل التزاماً بوقف إنتاج المواد الانشطارية لغرض استعمالها في صنع الأسلحة النووية، وتعريف مناسبة وآلية استعراض. كما ينبغي أن تتناول وضع مخزونات المواد الانشطارية الموجودة فعلاً. وحول هذه النقطة، ترى أستراليا معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية كمعاهدة ذات نظرة مستقبلية تحرم - أو "توقف" - إنتاج المزيد من المواد الانشطارية.

ولعل المعاهدة الأكثر فعالية هي معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تنصّ على تدابير ملائمة للتحقق من امتثال الأطراف لالتزاماتها. ولكن ينبغي ألا يكون ذلك شرطاً مسبقاً للشروع في المفاوضات. فأولويتنا ينبغي أن تتمثل في إبرام معاهدة تضمن التزام الدول الأطراف بوقف إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية. وينبغي ترك تدابير التحقق من الامتثال لمفاوضات لاحقة يغلب عليها الطابع التقني. إن فعالية هذا النهج تتجلى بنجاح كبير في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تتضمن الالتزامات الرئيسية للدول الأطراف مع تحديد نظام التحقق في اتفاقات ثانوية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقد قدّم الوفد الأسترالي ورقة عمل تفصّل نهجنا بشأن هذه القضايا وغيرها. ويسرّنا أن نتيح خبيراً من المكتب الأسترالي للضمانات وعدم الانتشار للمساهمة في المناقشات المركزة التي ستجرى خلال الأسبوع. وإننا نتطلع إلى النقاش هذا الأسبوع ونأمل أن يقربنا من التوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة أستراليا على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئاسة وعلى بيانها. وأعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا الموقر، السفير دون ماكاي.

السيد ماكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): لقد أبدى وفدي دعمه المتواصل لبدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. فهذه القضية في رأينا تستحق اهتماماً فائقاً على عدة أصعدة، ليس لما تنطوي عليه فحسب من إمكانات كتدبير وقائي للتقليل من تكدس المخزونات إلى أدنى حد، وإنما أيضاً كمساهمة جوهرية في منع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

وعندما تطرق وفدي إلى هذه القضية خلال المناقشات المواضيعية لمؤتمر نزع السلاح في حزيران/يونيه من العام الفائت، أشرنا إلى أن تأجيل المفاوضات لن يؤدي إلا إلى زيادة تعقيد الأمور. فقد أدّى هذا التأجيل إلى زيادات ملموسة في مخزونات المواد الانشطارية منذ وضع ولاية شانون قبل عقد من الزمان. وأصبح هذا الهاجس أكثر إلحاحاً خلال العام المنصرم. وبعبارة بسيطة، فإنه كلما طال تأجيل بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، تضخمت مخزونات المواد الانشطارية القائمة التي يتعين أن يتبلور حولها النقاش في إطار أي صك يُزمع إبرامه في المستقبل. فالأمر يزداد عسراً لا يسراً.

وجميعنا يعرف الحساسيات التي تكتنف قضايا المخزونات والتحقق. ومعالجة هذه المواضيع في إطار معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ستكون مثار خلاف، وسيتعين بوضوح إتاحة الفرصة لمراعاة جميع أطراف النقاش في خضم أي مفاوضات. بيد أن رهن مجرد بدء هذه المفاوضات بالاتفاق على هذه النقاط المرفقة منذ البداية يعرض أمننا جميعاً للخطر. فالمطلب الأساسي في هذه المرحلة ينبغي بالتأكيد أن يتمثل في بدء المفاوضات دون وضع أي شروط مسبقة على نتائجها.

ومن جهة نيوزيلندا، فإننا مستعدون لتناول موضوع المفاوضات بدون شروط مسبقة. وفي إطار هذه العملية، فإننا نؤيد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لتناول كاف المخزونات القائمة وتنطوي على أحكام منهجية للتحقق. بيد أننا، كغيرنا من المشاركين في هذا النقاش، ننصت بعناية إلى الحجج المطروحة بشأن القضايا كافة، ونلاحظ أن ثمة عملاً جيداً جداً قد أُنجز بالفعل في شكل ورقات العمل التي قُدمت لهذه الدورة. وأودّ في هذا الصدد أن أشير بشكل خاص إلى الورقة المحفزة للأفكار التي قدمتها سويسرا بشأن التحقق وإلى الأفكار المفيدة التي طرحتها كندا بشأن قضية المخزونات.

وقد اكتسب الرأي الذي أعرب عنه مراراً، بأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي القضية "الأفضل" للتفاوض بشأنها في إطار مؤتمر نزع السلاح، تأييداً أكبر هذا الأسبوع من خلال حشد عدد كبير من الخبراء الدوليين للمساهمة في هذا النقاش. وشأننا بشأن الآخرين، نرحب بشدة بالقرار الحصيف جداً، حسب اعتقادي، الذي اتخذناه جميعاً هذا الصباح بإشراك الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذه العملية في الأسبوع القادم.

والحقيقة هي أن سنوات عديدة جداً مضت منذ جمعنا عدداً كبيراً من الخبراء الفنيين للعمل في شراكة مع العملية الدبلوماسية. إن طول المدة التي انقضت منذ إجراء آخر نقاش مكثف بشأن الأحكام الممكنة لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية يجعل من المهم بالنسبة لعملائنا الآن أن يسترشد بالتطورات التكنولوجية ذات الصلة في مجال البحوث المتعلقة بالمواد الانشطارية. وفي هذا الصدد، نرحب بشكل خاص بتشكيل الفريق الدولي المعني بالمواد الانشطارية وبمعرض البروفيسور فرانك فون هيبيل وفريقه عصر الأمس خلال النقاش التفاعلي القيم جداً الذي أجريناه هنا في هذه القاعة، والذي أتاح لنا نقطة انطلاق ممتازة لبدء نقاش تفاعلي بشأن القضايا التقنية.

إن الأولوية التي يوليها وفدي لموضوع نزع السلاح النووي معروفة جيداً، حسب اعتقادي، ومن الواضح أن من شأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أن تعمل كآلية داعمة لنزع السلاح النووي. فالمفهوم الجوهري الذي تستند إليه مثل هذه المعاهدة - وهو منع إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية - يعكس بوضوح العلاقة المترابطة بين هاتين القضيتين الأساسيتين لمؤتمر نزع السلاح. وأي صك يسهم في تقنين وقف إنتاج الأسلحة النووية يساعد على زخم النقاش بشأن نزع السلاح النووي.

إن وفدي يتطلع إلى إجراء مناقشات موضوعية بشأن القضايا المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية خلال الفترة القادمة، وكما أشرت فإننا نرحب بشدة بمشاركة الخبراء الفنيين الدوليين للمساعدة في توجيه أعمالنا. ولكن، وكما قلنا في بداية النقاش المركز بشأن نزع السلاح النووي، ينبغي ألا نضلل أنفسنا باعتقادنا أن المناقشة وحدها هي بديل مقبول عن المفاوضات النشطة في إطار برنامج عمل متفق عليه. ونرى أن أحد أهدافنا المشتركة لهذا الأسبوع ينبغي أن يتمثل في معرفة إن كان بناء الدعم لأهداف معاهدة وقف إنتاج

المواد الانشطارية يمكن أن يساهم في حلحلة المأزق المستمر لمؤتمر نزع السلاح. ومن الواضح إننا إذا تمكنا من إحراز تقدم في هذا المجال فسنكون قد أحرزنا تقدماً هاماً جداً إضافة إلى النقاش الموضوعي والمفيد جداً دون شك الذي سنجره بشأن القضية نفسها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير نيوزيلندا على بيانه وعلى الكلمات التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا الموقرة، السفيرة غلودين متشالي.

السيدة متشالي (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، إنها المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في ظل رئاستكم، فاسمحوا لي أن أهنئكم وأهنئ بلدكم، رومانيا، على رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

إن تاريخ الجهود التي بذلها المجتمع الدولي للتوصل إلى حظر لإنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية معروف للجميع. فمنذ عام ١٩٩٣، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً تعرب فيه عن اقتناعها بأن "عقد معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف، يمكن التحقق منها دولياً وفعالاً، حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى سيمثل إسهاماً كبيراً في عدم انتشار السلاح النووي بجميع جوانبه".

وجميعنا على علم بالتقرير الذي قدمه السفير جيرالد شانون إلى مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٥ بشأن الترتيب الأنسب للتفاوض على معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية. وجميعنا على علم كذلك بالنداء الوارد في "مبادئ وأهداف" مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥، لبدء المفاوضات بشأن معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية، وفضلاً عن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٠، بشأن ضرورة إجراء مفاوضات حول هذه المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح. والواقع أن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ حثت مؤتمر نزع السلاح كذلك على الاتفاق على برنامج عمل يتضمن الشروع فوراً في مفاوضات بشأن معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية بهدف إبرامها في غضون خمسة أعوام.

وقد مضى أكثر من ١٠ أعوام بالفعل منذ صدور تقرير شانون والولاية الواردة فيه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدعوة إلى عقد مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في غضون خمس سنوات قد مضى عليها ستة أعوام تقريباً. وقد أجرينا، عاماً بعد عام، مناقشات لا نهائية حول المواد الانشطارية دون تقدم يذكر. ومن نافلة القول إن المحادثات بشأن بدء المفاوضات لا تزال مجرد محادثات.

إن المواد الانشطارية، كالبلوتونيوم أو اليورانيوم العالي التخصيب، ضرورية لإنتاج الأسلحة النووية. ولذلك فإن مراقبة مثل هذه المواد ستؤثر بشكل مباشر على مراقبة الانتشار. كما يبدو منطقياً أن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية سيشكل خطوة هامة أيضاً في اتجاه نزع السلاح النووي وتحقيق هدف عالم خالٍ من الأسلحة النووية. إن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ستعزز المثل التي قامت عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وستكمل أيضاً معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبالنظر إلى ذلك

كله، يجب أن يكون واضحاً بالتأكيد أننا إذا كنا جادين في نزع السلاح النووي ومنع انتشاره فلن يكون بوسعنا الانتظار أكثر مما مضى للشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وعلى غرار تاريخ قضية المواد الانشطارية، يعي أعضاء مؤتمر نزع السلاح كذلك المشاكل - في الماضي والحاضر على السواء - التي عقّدت الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن المفاوضات حول معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية. فقضايا من قبيل الولاية الممنوحة لهيئة فرعية في مؤتمر نزع السلاح، ومسألة "الترابط" المثيرة للجدل، ونطاق المعاهدة، وما إذا كان يتعين إدراج الإنتاج والمخزونات السابقة فيها، ومؤخراً الشكوك حول إمكانية التحقق منها، جميعها اقترنت لتجعل التقدم بشأن المفاوضات عملية صعبة ومضنية.

ورغم أن هذه القضايا لا تخلو من أهمية بأي حال من الأحوال، إلا أنه يمكن تخطيها جميعاً عندما تتوفر الإرادة السياسية لذلك. وجميعنا يعرف المثل القديم القائل "إذا صدق العزم وضح السبيل". فالمطلوب في مؤتمر نزع السلاح هو الإرادة السياسية للدول الأعضاء من أجل الشروع في المفاوضات. ولذا يودّ وفدي مناقشة جميع الأعضاء الاستمرار في الانخراط النشط في قضية معاهدة المواد الانشطارية من أجل التوصل إلى حلول وتسويات تسمح بتجسيد هذه الإرادة السياسية وتمكّن هذه الهيئة أخيراً، وبعد انتظار طويل، من تحقيق تفاوض ناجح بشأن معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية.

ومن طرف جنوب أفريقيا، فقد سعينا، في جملة ما قمنا به، إلى المساهمة في النقاش بشأن معاهدة المواد الانشطارية عن طريق مداخلتنا في شتى المحافل المتعددة الأطراف المعنية بتزع السلاح ومنع الانتشار، ودعمنا لقرارات الأمم المتحدة المختلفة وتشجيعنا النشط لإجراء مفاوضات بشأن معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية. ولتحقيق هذه الغاية، قدمنا أيضاً إلى مؤتمر نزع السلاح ورقة عمل تتضمن أفكاراً حول النطاق والمتطلبات الممكنة لهذه المعاهدة. وقد عمدت الورقة بالوثيقة CD/1671، المؤرخة ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٢، وهي متاحة لجميع الوفود. ورغم أن جميع الأعضاء قد لا يتفقون بالضرورة على كل الجوانب التي تناوّلها الورقة، فإننا نأمل أن تستمر في استشارة الأفكار التي قد تيسّر وتنشط المناقشات - وحبذا المفاوضات - بشأن معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية.

إن جنوب أفريقيا تعتقد أن من الواجب التفاوض حول معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية دون مزيد من التأخير. وخلاصة القول إن هذه المعاهدة ينبغي أن تكون نتاج مفاوضات متعددة الأطراف، وأن تكون غير تمييزية وقابلة للتحقق منها، وأن تحقق هدفي نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي في آن. ورغم إدراكنا الصعوبات المرتبطة بإنتاج المواد الانشطارية في الماضي، فإننا نعتقد بضرورة إدراج المخزونات في هذه المعاهدة.

وتعتقد جنوب أفريقيا أن التفاوض بشأن معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية هو "عنصر غائب" كان ينبغي إدراجه منذ زمن طويل في سياق نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي. كما نعتقد أن معالجة هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح هي فرصة وواجب في الآن ذاته. لذا فإننا بحاجة لوضع خلافاتنا جانباً وتجاوز الماضي لتتحرك قدماً نحو المفاوضات. إننا بحاجة للأعمال أكثر من الأقوال. فلننفع ذلك الآن.

وختاماً، فإن وفدي يرحب بالفرصة التي أتاحت له للمشاركة في هذا النقاش الجاري في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية. وسنتابع المداولات باهتمام بالغ، بما فيها تلك التي قد لا تُعقد في

جلسات عامة بالضرورة. وبعد هذه المداخلة العامة، فإن وفدي يعترزم أيضاً المشاركة في النقاشات المنهجية المركزة بشأن مختلف الجوانب التي حددتموها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة جنوب أفريقيا على بياها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة، السيد أندرو بارلو.

السيد بارلو (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي لعرض المزيد من الآراء المفصلة باسم الحكومة البريطانية حول موضوع مناقشات هذا الأسبوع، أي معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وأقترح النظر في الأسباب التي تجعل معاهدة كهذه فكرة جيدة، وما هي المفاوضات التي قد تنطوي عليها، وكيف يمكننا المضي قدماً، قبل أن نخلص من ذلك كله إلى إلقاء نظرة على الجهود التي تبذلها المملكة المتحدة لتقديم مثال جيد في هذا المجال.

إذن، لماذا تشكل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية فكرة جيدة؟ نعتقد مبدئياً أنها فكرة جيدة لأنه إذا كان المجتمع الدولي يريد إحراز تقدم في تحقيق هدف نزع السلاح النووي نهائياً، فلا يمكننا أن نستمر في وضع لا تزال فيه لبعض الدول حرية إنتاج المواد الانشطارية بصورة قانونية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وهناك الآن ثماني دول في هذا الوضع - الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والدول الثلاث غير الأطراف في هذه المعاهدة منذ وقت طويل. وقد أعلنت أربع من هذه الدول أنها لم تعد تنتج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ولكن الدول الأربع المتبقية لم تصرح بذلك، والدول الأربع التي صرّحت به يمكنها الرجوع عن أقوالها غداً.

إن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية من شأنها تغيير هذا الوضع جذرياً. ويعني ذلك أن جميع هذه الدول سيتعين عليها تقديم تعهد ملزم قانوناً بعدم إنتاج أي مواد انشطارية إضافية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وسيتحقق بذلك تحسن واضح في الحالة الراهنة. ويعني ذلك أنه للمرة الأولى منذ بدء العصر النووي قبل أكثر من ٦٠ عاماً، سيكون هناك سقف لكمية المواد الانشطارية المتاحة لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

ومن المستحيل تصور نزع نهائي للسلاح النووي بدون وضع هذا السقف في مرحلة ما. وهناك بالطبع العديد من الخطوات اللاحقة التي يتعين اتخاذها لتحقيق نزع فعلي للسلاح النووي. ويتعين أن تشمل هذه الخطوات خفض ذلك السقف تدريجياً حتى يصل إلى الصفر. ولكن القول بأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي خطوة أساسية على درب نزع السلاح النووي ليس حجة مختلفة أو مضللة وإنما هي حقيقة مجردة.

إن وضع مثل هذا السقف سيعطي مغزى أكبر كذلك للجهود المبذولة حالياً لتقليص مخزونات المواد الانشطارية القائمة التي استخدمت في صنع الأسلحة النووية في الماضي.

ويعني ذلك أنه حالما يُخفّض اليورانيوم العالي التخصيب إلى يورانيوم منخفض التخصيب، وحالما يتمّ التخلص من البلوتونيوم، لن يعود هناك أي بديل آخر لهما في المستقبل بإنتاج جديد لهذه المواد لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

ولهذه الأسباب البسيطة، ولكنها قوية حسب رأينا، أيدت الحكومة البريطانية بقوة فكرة التفاوض بشأن معاهدة لإنتاج المواد الانشطارية لأعوام عديدة. ولا تزال تؤيد هذه الفكرة، كما ترون من الكلمات التي ألقيت مؤخراً في مؤتمر نزع السلاح هذا على لسان سفيرنا السابق هنا، جون فريمان، وبعد ذلك على لسان وزير الشؤون الخارجية المسؤول، كيم هاولز، وسفيرنا الجديد جون دنكان.

إذن، ما الذي تنطوي عليه المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؟ على حد علمنا، فإن ثمة ثلاث قضايا رئيسية يتعين إدراجها لا محالة في أي مفاوضات هي نطاق المعاهدة، ومسألة التحقق، وما يمكن أن أسميه الأحكام المعيارية لمعاهدة من هذا النوع.

وفيما يتعلق بقضية النطاق، من الواضح أنه سيتعين وضع تعريف دقيق لما تعنيه "المواد الانشطارية" لأغراض المعاهدة. ونعلم من المناقشات السابقة - بل ومن المناقشات التي أجريناها هنا - أن ثمة مجالاً من الآراء الممكنة حول هذه القضية. فقد جادل البعض بأن المعاهدة ينبغي أن تركز فحسب على المواد التي يرجح استخدامها في صنع الأسلحة النووية، أي اليورانيوم العالي التخصيب المستخدم في صنع الأسلحة والبلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة. واحتج آخرون بأنها ينبغي أن تركز على طائفة أوسع من المواد التي يمكن استخدامها في صنع الأسلحة، بما في ذلك البلوتونيوم غير المشع من جميع الرتب (باستثناء ما يحتوي منه على ٨٠ في المائة أو أكثر من النظير المشع بلوتونيوم - ٢٣٨) وجميع اليورانيوم غير المشع المخصب بنسبة ٢٠ في المائة أو أكثر في النظيرين المشعين اليورانيوم - ٢٣٥ أو اليورانيوم - ٢٣٣ (منفصلين أم مجتمعين).

وثمة قضية هامة أخرى تتعلق بالنطاق هي هل تُعنى المعاهدة فقط بحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى في المستقبل، أم تتناول أيضاً قضية المخزونات القائمة من هذه المواد. ومرة أخرى، نعلم مما مضى من مناقشات أن ثمة تشكيلة واسعة من الآراء الممكنة بشأن هذه القضية أيضاً. فالبعض يشعر أن المخزونات القائمة ينبغي ألا تُدرج على الإطلاق. فيما يريد آخرون إدراجها بشكل أو بآخر، ولكن مع آراء متباينة حول كيفية إدراجها بالتحديد.

وثمة قضية أساسية ثالثة ضمن العنوان العام لنطاق المعاهدة، وتتعلق بما ينبغي ألا تحظره المعاهدة. ومن الأمثلة على الأنشطة التي أعتقد أن الدول تشعر بأنها ينبغي ألا تدخل في نطاق الحظر إنتاج المواد الانشطارية للأغراض المدنية. بيد أن هناك أنشطة أخرى سترغب الدول في إدراجها ضمن هذه الفئة أيضاً، من قبيل إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية غير التفجيرية (كالوقود البحري).

أما بالنسبة لمسألة التحقق، فقد دارت مناقشات كثيرة في أواسط التسعينيات إلى أواخرها بشأن كيف يمكن التحقق من معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وكان الافتراض العام آنذاك هو أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد يتعين عليها أن القبول بالقليل من الضمانات

الجديدة، إن وُجدت، بما يتجاوز ما هو موجود أصلاً في اتفاقاتها المتعلقة بالضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية. ولذا، فإن معظم المناقشات كانت تدور حول أفضل السبل للتحقق من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في الدول بخلاف الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتحول معظم هذه المناقشات إلى مسألة هل ينبغي اعتماد "نهج مركز" أو "نهج أشمل" للتحقق في هذه الدول، وإذا اعتمد النهج الأخير في أي حد ينبغي أن يكون أكثر شمولية.

ومؤخراً، أثبتت مسألة إن كان التحقق الواقعي والفعال من تنفيذ معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ممكناً أساساً. ومن الواضح أن جميع هذه الحجج تحتاج إلى دراسة ومناقشة في أي تفاوض. وهي تطرح إمكانية الاتفاق على معاهدة لا تتضمن أي ترتيبات تحقق ولكنها ترسي مع ذلك معياراً جديداً ضد إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وقد تتمثل قضية أخرى فيما إذا كان ينبغي اتباع نهج مرحلي إزاء هذه المسألة - ابتداءً بمجرد معاهدة شارعة دون آلية للتحقق لكن مع ترك الباب مفتوحاً أمام إمكانية استحداث تدابير تحقق في وقت لاحق، أو الاستعاضة عن ذلك بدور وسط لتدابير بناء الثقة.

أما السلة الثالثة من القضايا التي يتعين على أي عملية تفاوض التطرق إليها فتشمل، في رأينا، ما يمكن تسميته بالأحكام المعيارية لهذا النوع من المعاهدات. فما هي مدة المعاهدة؟ وهل ينبغي وضع أحكام لاستعراضها وتعديلها، وإذا كان الأمر كذلك فأني نوع من الأحكام؟ وهل ينبغي إدراج حكم معياري يتعلق بالانسحاب من المعاهدة؟ وما هي الجهة الوديعة للمعاهدة؟ وما إلى ذلك.

من الواضح أنه لا شح في القضايا الهامة التي تتعين مناقشتها في أي عملية تفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ففي الماضي - أي إبان التسعينيات - أرادت بعض الدول أن تتفق على ولاية للمفاوضات تحدد منذ البداية المواضيع التي ينبغي إدراجها في عملية التفاوض والمواضيع التي ينبغي استثنائها منها.

ولسنا على ثقة بجدوى هذا النهج الآن. فقد مضى زمن طويل منذ النقاشات السابقة بشأن ولاية ملائمة للمفاوضات. ويبدو لنا الآن أن السبيل الأفضل للمضي قدماً هو البدء في المفاوضات بكل بساطة دون شروط مسبقة. وحالما تبدأ المفاوضات يمكننا مناقشة جميع القضايا التي ذكرتها ومباشرة العمل للتوفيق بين الآراء المختلفة لصيغتها ضمن معاهدة عملية ومجدية.

لقد سبق أن تمكن مؤتمر نزع السلاح وما سبقه من محافل من تولي مهام لا تقل صعوبة عن هذه المهمة. فقد تعين على اللجنة الثمان عشرية لترع السلاح أن توفّق بين طيف واسع من الآراء المتباينة من أجل التوصل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتمكن مؤتمر لجنة نزع السلاح من إنتاج اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وقد أنجز مؤتمر نزع السلاح هذا نفسه التحديين المتمثلين في إنجاز اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

فنحن نعلم إذن أن الدبلوماسية المتعددة الأطراف يمكنها إنتاج اتفاقات مفيدة للغاية بشأن تحديد الأسلحة - وهو ما يستطيع هذا المؤتمر بالذات تحقيقه. ولكنه بالطبع لن يتمكن من تحقيق ذلك في المستقبل ما لم

يستفق على الأقل على الشروع في المفاوضات بشأن موضوع آخر جدير بالاهتمام وقابل للتحقيق. ويبدو لنا أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي موضوع آخر جدير بالاهتمام وقابل للتحقيق.

وأعتقد أن بوسع المملكة المتحدة أن تقول بإنصاف إنها لم تكتف بالحديث عن جدوى معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وإنما اتخذت أيضاً مجموعة خطوات تمهد السبيل أمام إنجاز هذه المعاهدة.

ففي نيسان/أبريل ١٩٩٥، أعلننا عن وقف إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وفي تموز/يوليه ١٩٩٨، قطعنا شوطاً إضافياً، إذ أعلننا عن حجم مخزونات المواد الانشطارية لدينا المستخدمة لأغراض الدفاع، كما أعلننا أن بعضها لم تعد له حاجة لأغراض الدفاع ومن ثم سيُخضع للضمانات.

وفي عام ١٩٩٨ كذلك أعلننا عن عزمنا إخضاع جميع عمليات التخصيب وإعادة المعالجة المقرر تنفيذها في المملكة المتحدة للضمانات الدولية. ومنذ ذلك الحين، أصبحت تلك الأنشطة مشمولة حسب الأصول لضمانات الاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية بموجب معاهدة هذا الاتحاد، كما أصبحت خاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب اتفاق الضمانات الطوعية الذي أبرمناه مع كل من الوكالة والاتحاد. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، ألحقنا بهذا الاتفاق بروتوكولاً إضافياً نافذ المفعول. وبذلك فإن جميع منشآتنا التي يمكنها إنتاج يورانيوم عالي التخصيب أو بلوتونيوم باتت خاضعة الآن لترتيبات الضمانات الدولية.

كما أننا اتخذنا خطوات للإفصاح بشفافية أكبر عن مخزونات المواد الانشطارية المتبقية لدينا لأغراض الدفاع. ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٠ نشرنا ورقة عن إنتاجنا الماضي من البلوتونيوم المستخدم لأغراض الدفاع. وفي آذار/مارس من هذا العام وفيما بالتزام كنا قد قطعناه على أنفسنا باستكمال تلك الورقة بورقة إضافية عن مخزوناتنا من اليورانيوم عالي التخصيب المستخدم لأغراض الدفاع. كما دعمنا مختلف الجهود الدولية الجارية لخفض المخزونات الحالية من اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم التي كانت تستخدم من قبل لأغراض التسليح.

وباختصار، فإن المملكة المتحدة لم تكتف بالحديث عن أهمية القضايا المتعلقة بالمواد الانشطارية بل اتخذنا أيضاً إجراءات عملية ومتواصلة من أجل ترجمة أقوالنا إلى أفعال.

ولذلك أعتقد أنه لن يكون مستغرباً أن أحتتم كلمتي بالتأكيد على التزامنا بالمفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. فجميعنا نعرف أسباب أهمية إنجاز مثل هذه المعاهدة، وجميعنا نعرف القضايا التي يتعين التفاوض بشأنها من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المعاهدة، وجميعنا نعلم كيف يمكن لهذا المؤتمر التفاوض بشأن هذه المعاهدة إذا ما صممنا على ذلك. إن المملكة المتحدة ترى بوضوح أن علينا أن نتحرك الآن لتحقيق ذلك.

وأعتقد أن الوفود حصلت على نص ملاحظاتي وورقة غير رسمية موجزة بشأن المملكة المتحدة والمواد الانشطارية أو ستحصل عليهما بعد قليل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بارلو من المملكة المتحدة على بيانه وعلى الورقة غير الرسمية. وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الصين الشعبية الموقر، السفير تشنغ جنغي.

السيد تشنغ (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، بما أنها المرة الأولى التي أتكلم فيها أثناء رئاستكم، فاسمحوا لي بتهنئتكم على تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح والتعبير عن تقديري لجهودكم في سبيل تعزيز أعمال المؤتمر. وإني لعلّي ثقة بأن النقاش المركز بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية سوف يحقق نتائج إيجابية في ظل توجيهاتكم القديرة.

لقد ظل عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية عن طريق التفاوض يشكل دائماً بنداً هاماً على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. فهذه المعاهدة، إذ تحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ستساعد على الحدّ من التطوير الكمي للأسلحة النووية. ومن شأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، جنباً إلى جنب مع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي التي تهدف إلى الحدّ من التحسين النوعي للأسلحة النووية، أن تسرّع إلى حد كبير عملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

وينصّ تقرير شانون، الذي اعتمده مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٥، على ولاية للتفاوض بشأن عقد معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً وفعالياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية وصنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وقد أصبحت مسألة ما إذا كانت هذه الولاية لا تزال قابلة للتطبيق اليوم مثار مناقشات ساخنة. وكان تقرير شانون قد وُضع بعد مفاوضات صعبة ويمثل توازناً دقيقاً لشواغل ومصالح الأطراف كافة. ومنذ عام ١٩٩٣، عندما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٧٥/٤٨ لام في دورتها الثامنة والأربعين، كانت الصين دائماً طرفاً في توافق الآراء بشأن قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ولذلك فإننا نعتقد أن المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن تستند إلى الولاية الواردة في تقرير شانون. إن الوسيلة الصحيحة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هي التفاوض على صكّ ملزم حول هذا الموضوع. وفي الوقت ذاته، فإننا نعتبر أن المفاوضات ينبغي ألا تتناول قضية المخزونات.

إن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل الوحيد للتفاوض على هذه المعاهدة. فعلى صعيدي العالمية والحجية، ما من اتفاق ثنائي أو متعدد الأطراف آخر يمكن أن يضيء معاهدة مبرمة رسمياً في مؤتمر نزع السلاح.

وقضية التحقق بموجب معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي قضية معقدة للغاية. فهي تتصل بقضايا من قبيل هل سيكون التحقق ضرورياً، وإذا كان الأمر كذلك فأني نوع من التحقق. وإذا لم تُوضع أي آليات للتحقق فكيف ينبغي صياغة أحكام المعاهدة فيما يتعلق بالتعريف والإعلان وتسوية المنازعات وتدابير بناء الثقة؟ لذا فمن الضروري استكشاف قضية التحقق بحرص وتناولها بعناية. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار آراء جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الاعتبارات الخاصة لأولئك الذين يؤيدون معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بدون آليات للتحقق. وستنظر الصين في هذه الأفكار والمقترحات بجدية تامة.

لقد أيدت الصين دوماً أغراض معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومبادئها وأهدافها، وهي تجبذ بالتالي وضع برنامج عمل شامل ومتوازن لمؤتمر نزع السلاح، بحيث يتيح الاضطلاع في أسرع وقت ممكن بالأعمال

الموضوعية المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ونزع السلاح النووي والضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ولم نزل نسعى بكل جد لتحقيق ذلك منذ أعوام. ففي آب/أغسطس ٢٠٠٣، وللمساعدة على الخروج من المأزق المتعلق ببرنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، أبدينا مزيداً من المرونة بالإعراب عن استعدادنا للانضمام إلى توافق آراء بشأن اقتراح السفراء الخمسة. ومن أجل إنعاش أعمال مؤتمر نزع السلاح، فإننا نأمل بصدق أن تبدي الأطراف المعنية الإرادة السياسية اللازمة لتمكين من التوصل إلى اتفاق سريع بشأن برنامج عمل استناداً إلى اقتراح السفراء الخمسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الصين على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية، السيد عباس حيدر.

السيد حيدر (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أعبر عن تقدير وفد بلادي لجهود التي تبذلونها بهدف إحراز تقدم في أعمال مؤتمر نزع السلاح. بداية أريد أن أعرب عن تأييد وفد بلادي للبيان الذي تقدم به صباح أمس سعادة سفير باكستان، كما أننا ندعم ما جاء في بيان وفد الجزائر منذ قليل.

باختصار شديد، إن موقف سوريا إزاء المسألة قيد النقاش، أي معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية، هو التالي: إننا نؤيد تشكيل لجنة فرعية في إطار مؤتمر نزع السلاح للتفاوض حول هكذا معاهدة وذلك بعد أن يعتمد المؤتمر برنامج عمل شاملاً ومتوازناً يراعي أولويات الجميع ويعالج على قدم المساواة المواضيع الأربعة الرئيسية وهي: نزع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي إضافة إلى حظر المواد الانشطارية. كما أن أية معاهدة حول حظر إنتاج المواد الانشطارية يجب أن تشمل المخزونات الحالية من تلك المواد. أخيراً، إن هكذا معاهدة يجب أن تتضمن آليات للتحقق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد حيدر من الجمهورية العربية السورية على بيانه. وبهذا أختتم قائمة المتكلمين لهذا اليوم. أرى ممثل أستراليا يطلب الكلمة.

السيد ليسلي (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي سأتكلم فيها باسم وفدي، فأودّ أن أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي للتكلم. وأودّ التطرق إلى قضية التعاريف في إطار معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

إن وفدي يعتبر أن التعاريف المناسبة لنطاق هذه المعاهدة تتضمن تعريف مصطلح "المواد الانشطارية" التي ستخضع لالتزامات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وتحديد معنى مصطلحي "الإنتاج" و"المخزونات" وتوضيح الأنشطة "غير المحظورة".

وينبغي ألا تخضع للمعاهدة سوى المواد الانشطارية المتصلة بصنع الأسلحة النووية. وهي تشمل بشكل عام: اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم واليورانيوم - ٢٣٣.

ويمكن استخدام المواد التي تصنفها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأغراض الضمانات باعتبارها مواد غير مشعة مهيئة للاستعمال المباشر كنموذج مفيد في هذا الصدد. فالمواد غير المشعة المهيئة للاستعمال المباشر هي المواد النووية التي يمكن استخدامها لصنع أجهزة متفجرة نووية دون تحويلها أو زيادة تخصيبها أو إعادة معالجتها. وهذه هي: اليورانيوم العالي التخصيب، أي اليورانيوم المخضب بدرجة ٢٠ في المائة أو أكثر في النظير المشع اليورانيوم ٢٣٥، والبلوتونيوم الذي يحتوي على أقل من ٨٠ في المائة من النظير المشع البلوتونيوم - ٢٣٨ واليورانيوم - ٢٣٣. ويبدو أن هذه المواد تشكل أساساً ملائماً للتعريف المدرجة في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

ويتطلب إنتاج المواد الانشطارية، حسب التعريف الوارد أعلاه، ثلاث عمليات هي: تخصيب اليورانيوم بالنسبة لليورانيوم العالي التخصيب؛ وتشعيع الثوريوم في مفاعل وفصله عن طريق إعادة المعالجة بالنسبة لليورانيوم - ٢٣٣. وينبغي ألا يشمل إنتاج البلوتونيوم واليورانيوم - ٢٣٣ عملية التشعيع وإنما إعادة المعالجة فحسب. فإدراج التشعيع في المعاهدة سيضفي عليها نطاقاً واسعاً جداً مما يجعلها تنطبق على جميع عمليات المفاعلات أساساً. وكما ورد أعلاه، فإن البلوتونيوم واليورانيوم - ٢٣٣ المنتجين في وقود المفاعل لا يمكن استخدامهما في صنع الأسلحة إلا بعد فصلهما عن طريق إعادة المعالجة.

ويسري ذلك بالمثل على قضية المخزونات. ففي حالة البلوتونيوم واليورانيوم-٢٣٣، فإن المواد التي تُفصل قبل دخول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية حيز النفاذ بالنسبة للدولة المعنية هي التي ستعتبر جزءاً من المخزونات السابقة للمواد النووية.

والقضية الأخيرة التي ينبغي تناولها في إطار التعريف هي الأنشطة التي لا تحظرها المعاهدة. فالمعاهدة لا تحظر إنتاج المواد الانشطارية بحد ذاتها وإنما تحظر إنتاجها لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. لذا فلن تُحظر إعادة المعالجة لأغراض الاستخدام المدني ولا إنتاج اليورانيوم العالي التخصيب للاستخدامات المدنية، التي يُتوقع أن تكون محدودة، أو للاستخدامات العسكرية غير التفجيرية، كالدفع البحري مثلاً.

وقد أتيحت ورقة عمل تتضمن قضية التعريف هذه لجميع الوفود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ليسلي من أستراليا على بيانه الشامل والسريع.

واسمحوا لي بتذكيركم بأن الجلسة لا تزال منعقدة في إطار الجلسة العامة الرسمية. ولدي طلب آخر من ممثل جمهورية كوريا، السيد وان-كي يون لأخذ الكلمة.

السيد يون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري أن أقدم ورقة العمل الكورية. اسمي هو يون وان-كي، منظم ضمانات. وقد أعددت الورقة بالتعاون مع السيد لي هان-ميونغ الجالس بجواري، من المعهد الكوري للأبحاث الذرية. وعنوان الورقة هو "تعريف المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى".

وتتمثل إحدى القضايا الأساسية للمفاوضات فيما يتعين إدراجه في نطاق المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية والمواد المتفجرة النووية الأخرى. ولهذا الغرض ينبغي التوصل إلى فهم مشترك لمعنى مصطلح "المواد الانشطارية".

أولاً، فيما يتعلق باليورانيوم والبلوتونيوم. هناك تعاريف شتى لمصطلح "المواد الانشطارية" في المؤلفات ذات الصلة، بما في ذلك وثائق الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويصف تقرير الأمم المتحدة A/6858 المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية بأنها اليورانيوم الذي يحتوي على النظير المشع يورانيوم - 235 بنسبة أكثر من 90 في المائة، والبلوتونيوم الذي يحتوي على النظير المشع بلوتونيوم - 239 بنسبة أكثر من 95 في المائة. ويمكن استخدام هذا التوصيف كمرجع لتعريف المادة الانشطارية.

ويعرّف "مسرد الضمانات" لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي نُشر عام 2001، المواد الانشطارية بالنظائر المشعة التي تخضع للانشطار بنيوترونات جميع الطاقات، بما فيها النيوترونات الحرارية. ويرد اليورانيوم - 233 واليورانيوم - 235 والبلوتونيوم - 239 وبلوتونيوم - 241 في المسرد بوصفها مواد انشطارية. بيد أن المسرد لا يتضمن أي شرح لمحتوى نظير اليورانيوم المشع أو نظير البلوتونيوم المشع لتصنيفه كمادة تستخدم في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

ويُستخدم كذلك مصطلح "المواد المستخدمة في صنع الأسلحة النووية". وبشكل عام، فإن اليورانيوم المخصب الذي يحتوي على أكثر من 90 في المائة - تُستخدم أحياناً نسبة 93 في المائة أيضاً - من اليورانيوم - 238 يُصنف على أنه يستخدم في صنع الأسلحة النووية. كما أن البلوتونيوم الذي يحتوي على أكثر من 93 في المائة من البلوتونيوم - 239 يُصنف على أنه بلوتونيوم يستخدم في صنع الأسلحة النووية. وقد عرّف آخرون البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة النووية بأنه يحتوي على أقل من 7 في المائة من البلوتونيوم - 240. وليس ثمة معايير دقيقة فيما يتعلق بمحتوى النظائر المشعة في اليورانيوم أو البلوتونيوم التي تصنف كمواد مستخدمة في صنع الأسلحة النووية.

وفي التكنولوجيا المتقدمة للأسلحة النووية، من المعروف أن اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم المستخدم في المفاعلات يمكن استخدامها أيضاً في صنع أجهزة متفجرة نووية. بيد أنه ما من تعريف واحد للبلوتونيوم المستخدم في المفاعلات. فالبعض يعرّفه بأنه البلوتونيوم الذي يحتوي على أكثر من 18 في المائة من البلوتونيوم - 240، فيما تشمل تعاريف أخرى البلوتونيوم الذي يحتوي على نسبة 60 في المائة من البلوتونيوم - 239.

وقد استُخدم تعبير "مواد يمكن استعمالها في صنع الأسلحة النووية" في القرار 687 (1991). وفسرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذا التعبير بأنه اليورانيوم العالي التخصيب أو البلوتونيوم المعزول في تقرير عمم كوثيقة للأمم المتحدة S/1997/779.

وتُعرّف "المواد ذات الاستخدام المباشر" في مسرد ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها المواد النووية التي يمكن استخدامها في صنع أجهزة متفجرة نووية دون تحويلها أو زيادة تخصيبها. وقد أُدرج البلوتونيوم الذي يحتوي على أقل من 80 في المائة من البلوتونيوم - 238 واليورانيوم العالي التخصيب الذي يحتوي على أكثر من 20 في المائة من اليورانيوم - 235 واليورانيوم - 233 باعتبارهما مواد ذات استخدام مباشر. وبموجب هذا

التعريف، تشمل المواد ذات الاستخدام المباشر كلاً من المواد المشعة وغير المشعة. ويلاحظ أن البلوتونيوم في وقود المفاعلات المستهلك يصنف بأنه مادة ذات استخدام مباشر.

وبالحديث عن النبتونيوم والأمريسيوم فقد ازداد القلق من خطر انتشارهما خلال العقود الثلاثة الماضية، إذ يمكن استخدامهما أيضاً في صنع أجهزة متفجرة نووية. ولا يشمل تعريف المواد الانشطارية الخاصة حالياً النبتونيوم والأمريسيوم. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وفقاً لوثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ١٩٩٩/١٩، وُصف النبتونيوم والأمريسيوم بأهم مادتان يمكن استخدامهما بصعوبة في صنع أجهزة متفجرة نووية.

وتُظهر الخصائص الفيزيائية للنبتونيوم إمكانيات واضحة في صنع أجهزة متفجرة نووية. فهو لا ينتج حرارة وإشعاعاً. وانبعثاته منخفضة إلى حد ما. أما مستوى الحرارة والإشعاع المنبعثين من الأمريسيوم فهو عالٍ كثيراً. بيد أن طبيعة الخصائص الفيزيائية الأساسية للأمريسيوم أظهرت أن فرص انتشاره لا تزال مغرية. وبشكل عام يقال إن فرص انتشار الأمريسيوم أقل من فرص انتشار النبتونيوم. بيد أن التكنولوجيا سريعة التطور يمكن أن تحل صعوبات التصنيع. فالأمريسيوم والنبتونيوم متوفران إذا ما عُزلا. ومعظم المخزون الحالي من الأمريسيوم والنبتونيوم يوجد في صورة غير معزولة في وقود المفاعلات المدنية المستهلك. وبإمكان بعض البلدان التي تمتلك قدرة على إعادة المعالجة، مدنية كانت أم غير ذلك، أن تحصل على مواد معزولة يمكن استخدامها في صنع الأسلحة.

وتراقب الوكالة الدولية للطاقة الذرية حالياً نقل النبتونيوم والأمريسيوم المعزولين على الصعيد الدولي إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وأي أنشطة تتعلق بإنتاج النبتونيوم والأمريسيوم المعزولين في الدول المتعاهدة بضمانات شاملة على أساس طوعي.

وفي الختام، فإن المواد النووية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى يُفهم منها بشكل عام أنها اليورانيوم والبلوتونيوم من الفئة المستخدمة في صنع الأسلحة. بيد أن التقدم في تكنولوجيا الأسلحة قد يمكن من استخدام مواد انشطارية أدنى نوعية في صنع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية. وفي هذا الصدد، فإن تعبير "المواد ذات الاستخدام المباشر" يمكن أن يُستخدم مرجعاً في إطار مواصلة النظر في تعريف "المواد الانشطارية" لأغراض المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. كما ينبغي إدراج النبتونيوم في المفاوضات أيضاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على بيانه. هل يودّ أي وفد أخذ الكلمة الآن؟ لا يبدو الأمر كذلك.

سُتُعدّ الجلسة العامة التالية في الساعة ١٥/٠٠ في قاعة المؤتمرات هذه. ووفقاً لجدول الاجتماعات، فإن المؤتمر سيعتقد إلى بحث قضية نطاق معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وإذا لم تبدِ وفود رغبته في إلقاء بيانات رسمية بشأن هذه القضية، فإن المؤتمر سيعود إلى الانعقاد في جلسة عامة غير رسمية.

أعطي الكلمة لليابان.

السيد كيكوشي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): هل لي الإدلاء ببعض التعليقات بشأن نطاق المعاهدة؟ أودّ أن أقترح تعريفاً للمواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية.

قبل النظر في تعريف المواد الانشطارية الذي يتعين إدراجه في معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ينبغي، كما ذكر السفير من قبل، التشديد على أن الحظر سينطبق على المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، في حين لن تدخل المواد المستخدمة للأغراض المدنية في نطاق هذا الحظر. وهذه نقطة هامة للغاية بالنسبة لليابان. فمن المستحيل صنع أسلحة نووية بواسطة مواد نووية مستخدمة للأغراض المدنية.

ومن هذا المنطلق، يمكن القول بأن ثمة توافق آراء على أن المواد الانشطارية الخاصة على النحو المنصوص عليه في المادة العشرين من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية - أي البلوتونيوم - ٢٣٩ واليورانيوم - ٢٣٣ واليورانيوم المخصب بنسبة أكثر من ٢٠ في المائة - تقع ضمن نطاق "المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية" في إطار معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وينبغي للخبراء أن يدرسوا بالتفصيل إدراج المواد الأخرى المقترحة - عناصر ما وراء اليورانيوم (النتونيوم والأمريسيوم) والترينيوم والثوريوم - استناداً إلى النقاشات الممكنة بهذا الشأن في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتعترف اليابان استبعاد المواد النووية ذات الاستخدامات المدنية من نطاق معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وتلك هي نيتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل اليابان على بيانه، وقبل أن أستأنف أودّ أن أرجو من الوفود التي لديها مداخلات أن تقدمها إلى الأمانة ورقياً كي تتمّ معالجتها كما ينبغي لإعداد محاضر موجزة دقيقة. وأشكركم على ذلك مقدماً.

ودعوني أكرر أن الطريقة التي سنعالج بها هذا الموضوع تنطوي على نهج من مرحلتين. فلدينا جزء رسمي وآخر غير رسمي. ولا نزال في الجزء الرسمي. هل يودّ أي وفد أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ لا يبدو الأمر كذلك.

دعوني أكرر إذن أن الجلسة العامة الثانية ستعقد في الساعة ١٥/٠٠ في قاعة المؤتمرات هذه، ووفقاً لجدول الاجتماعات، فإن المؤتمر سينتقل إلى دراسة قضية نطاق معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وإذا لم تبد وفود رغبتها في إلقاء بيانات رسمية بشأن هذه القضية، فإن المؤتمر سينعقد في جلسة عامة غير رسمية.

وكما أعلنت سابقاً، بعد رفع هذه الجلسة سأعقد على الفور جلسة عامة غير رسمية بشأن التعاريف. وكما جرت العادة، فإن الجلسة غير الرسمية ستكون مفتوحة لأعضاء المؤتمر والدول التي لها صفة المراقب فضلاً عن الخبراء من أعضاء الوفود.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥ صباحاً

— — — — —